يعني بالكلمتين لأنك إن نكرته رددته إلى أصله، وأما أجمع وأكتع[1] فهي أسماء فتنصرف في النكرة بعد التسمية بها وتعريفها عنده بنية الإضافة كـ«كل» إلا أنه ظهر المضاف إليه في «كل» ولم يظهر هنا، واستغنى عن إظهاره بما تقدم ظاهرها إلا أنك قد تظهرها في كل، وحكمها هنا أضعف حيث لم يظهر فيها. ويبعد أن تكون أعلاماً. وذكر في بعض أبواب الأحوال: وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يمكن أبداً إلا صفة، يعني تأكيداً. وقد تكون كل كعامة وجميع غير تأكيد.

باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف:

موضوع هذا الباب على أن المثال إذا لم يختص بشيء واحد كان مصروفاً أبداً ألا ترى أن قولك كل أفعل يحتمل أن يكون مثالاً للاسم والفعل والصفة وليس بفعل ولا اسم ولا صفة فلم يخلص لواحد منهما، فتصرفه إذا قلت كل أفعل فإذا خلص لواحد منهما صرف إذا كان اسماً وفتح إذا كان فعلاً وأعرب من غير صرف إذا كان صفة كقولك هذا رجل أفعل لأن أفعل هنا مثال لا صفة[2] لا يشرك فيه الاسم لما وضعته موضع ما لا ينصرف لم تصرف فإن

---

(1) معنى أجمع وأكتع وأبصع التوكيد والمعنى إذا قلت مررت به أجمع مررت بجميعه، فإذا سمي رجل بشيء من هذه لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة وإنما انصرف في النكرة لأن ما يمتنع من الصفات من الصرف في النكرة عند سيبويه والخليل أحمر وما أشبهه، فأما أجمع وما أشبهه فإنما يكون صفة وهو معرفة فإذا نكرته فقد خرج من باب الصفات والفرق بينه وبين أحمر وجيع بابه أن أحمر.

كان نعتاً وهو نكرة فلما سميت به ازداد ثقلاً وأجمع لم يكن نكرة إنما هو معرفة ونعت فإذا سميت به صرفته في النكرة لأنك لست ترده إلى حال كان فيها لا ينصرف.

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج 12، المقتضب 3/342

(2) افعل هنا مثال وليس بوصف ثابت أي مستعمل في الكلام، وعلى هذا مذهب الخليل=